

التقرير اليومي

2007/10/1

مختارات من الصحف ومراكز الدراسات الدولية

إعلان غزة كياناً معادياً: الخلفية والتحليل

مركز الدراسات البريطاني اليهودي؛ 2007/9/25

مرر مجلس الوزراء الإسرائيلي، هذا الأسبوع، قراراً بتغيير وضع قطاع غزة الى "كيان معادٍ"، وهدد بسلسلة عقوبات ضد القطاع في رد على الهجمات الإرهابية، وتحديدًا صواريخ القسام. ولفهم معنى هذه الخطوة وأسبابها، من المهم تجاوز ظروف التهديد الأمني الآني والقيام بتقييم الضغط السياسي الذي يزرع تحته رئيس الوزراء إيهود أولمرت. فالإعلان لم يأت بسبب تغيير في طبيعة التهديد الأمني: كانت مشكلة صواريخ القسام التي تطلق على سديروت وأماكن أخرى غرب النقب، مشكلة دائمة منذ بعض الوقت. كما أن هذه الخطوة لا تعن التنفيذ الفوري والآلي لأية عقوبات جديدة. أما الإعلان فسببه واقع سياسي داخلي في إسرائيل، والذي كان يعني بأن رئيس الوزراء لم يعد بإمكانه تجنب التفاعل تجاه الهجمات اليومية على بلدة سديروت وغيرها من الأهداف الأخرى.

ماهية القرار ومعناه؟

في يوم الأربعاء 19 أيلول، عقد رئيس الوزراء أولمرت إجتماعاً مع مجلس وزرائه الذين قرروا بالإجماع بأن "حماس منظمة إرهابية سيطرت على قطاع غزة وحوالته الى كيان معادٍ". ونتيجة هذا الأمر، فإن الحكومة ستدرس الآن تطبيق سلسلة من العقوبات ضد القطاع. وهذا يتضمن قيوداً على تمرير البضائع، حركة الناس من وإلى القطاع، وتخفيض مستوى إمدادات الوقود والكهرباء الآتيان من إسرائيل. ومن غير الواضح كثيراً ما هو التغيير الذي يعنيه هذا الأمر حقيقة عند الممارسة. فوضع "الكيان المعادي" ليس له وضع خاص في القانون الدولي، كما أن إسرائيل تسيطر بشدة الآن على حركة الناس والبضائع من وإلى قطاع غزة كجزء من جهودها لمنع الهجمات الإرهابية على إسرائيل.

وقد عرض مسؤولون في وزارة الدفاع الى أن الحكم الجديد سيعطي المؤسسة الدفاعية السلطة للرد على الهجمات الصاروخية بقيود مفروضة بشكل محدد، إلا أن سياسة العقوبات التي تم الإعلان عنها عرضة لـ "درس قانوني، في حين يُؤخذ بالحساب الجوانب الإنسانية ذات الصلة بقطاع غزة والنية بتجنب حدوث أزمة إنسانية". أما إسرائيل، فتقبل ذلك قانوناً، فبالرغم من إنسحابها من قطاع غزة في العام

2005، فإنها لا تزال تتحمل المسؤولية عن الوضع الإنساني هناك. وبذلك، فقد توصل معلق كبير في صحيفة "هآرتز" اليسارية الى إستنتاج بأن الإعلان ما هو إلا تهديد فارغ "لرمي عظمة" يتلهم بها سكان سديروت.

التحديات السياسية المحلية أمام أولمرت

كشف إستطلاع نشرته الصحيفة الإسرائيلية يديعوت أحرونوت يوم الجمعة 21 أيلول عن مدى المشكلة السياسية الخلية الكاملة التي يعاني منها رئيس الوزراء إيهود أولمرت. فحزب الليكود اليميني، بقيادة بنيامين نتانياهو، يسجل في الإستطلاعات 24 مقعداً (في الـ 120 مقعداً برلمانياً)، ونال حزب العمال الوسط بقيادة إيهود باراك 18 مقعداً، في حين من المتوقع أن ينال حزب كاديما الوسطي الذي يرأسه أولمرت 10 مقاعد فقط، وهو نفس المقدار الذي يناله حزبي "شاس" الديني المحافظ وحزب "إسرائيل بيتنا" الصقوري بقيادة أفيغدور ليرمان. ومع السؤال المطروح، كرئيس للوزراء، من الذي سيحمي أمن إسرائيل على الوجه الأفضل، وهي قضية على أي مرشح في إسرائيل أن يسجل هدفاً جيداً فيه ليحصل على فرصة الفوز بانتخابه، ينال باراك ونتانياهو بالتعادل 20 نقطة لكل منهما، في حين ينال ليرمان 14 نقطة. أما أولمرت، فبنال 8 نقاط بصعوبة كبيرة.

أما في هذه الأثناء، فإن رئيس الوزراء عالق في عملية تفاوض حساسة مع الرئيس الفلسطيني محمود عباس. وكانت وزيرة الخارجية الأميركية كوندوليزا رايس قد ردت له زيارة في هذا الأسبوع لضمان تحقيق شيء حقيقي وملموس قبل شروعها بدعوة المشاركين الى قمة إقليمية في تشرين الثاني. ولم يكن من الممكن إعتبار رئيس الوزراء أولمرت أنه يعمل على عرقلة الأحداث، وذلك بسبب أجنדתه المشتركة مع الولايات المتحدة لدعم رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس ومعتلدين آخرين في المنطقة. لكن، وكما تظهر إستطلاعات الرأي، فإنه لا يمكن رؤيته أيضاً وهو يخاطر بتقديم تنازلات تساوم على أمن إسرائيل. فسمعة رئيس الوزراء بما يتعلق بكفاءته بشؤون الأمن القومي كانت قد تضررت بشكل سيء بسبب إخفاقات حرب لبنان الثانية وإنتقادات تقرير فينوغراند المؤقت حول إدارته لهذه الحرب. فنشر تقرير فينوغراند النهائي، المتوقع في أوائل السنة المقبلة، سيكون بمثابة المقصلة لرئاسة أولمرت الحكومية. فخصومه السياسيين، داخل وخارج الإنتلاف، يستفيدون الآن من مأزقه ووقته العصيب. فإستراتيجية باراك هي القيام باستخدام دور وزير الدفاع وخلفيته العسكرية الفريدة لإعادة تثبيت سمعته السياسية كرجل إسرائيل الذي بالإمكان الوثوق به على أمنها. كما يعمل نتانياهو أيضاً على الإستفادة من إفتقار أولمرت للدعم الشعبي لإعادة بناء موقعه بعد إنقسام حزب الليكود قبل الإنتخاب الأخير.

إنّ العلاقة بين شعبية رئيس الوزراء ونجاحه في حقل الأمن قد تمّ التثبيت منها بإستطلاع آخر نشرته صحيفة "يديعوت أحرونوت" يوم الثلاثاء، 18 أيلول، تماماً قبل الإعلان الجديد المتصل بغزة. أما الأمر الواعد والمساعد الذي ظهر لصالح أولمرت، وهي قفزة من 10 نقاط لصالح أولمرت مقارنةً مع الأسبوعين السابقين، فيعتبر، على الأرجح، رداً على النجاح الظاهر للضربة الجوية الإسرائيلية ضد أهداف في سوريا.

ومع ذلك، فقد كانت حكومة أولمرت تقاوم الضغط من قبل قطاعات في المؤسسة الدفاعية لشن عملية برية كبرى داخل غزة منذ آخر عملية، والتي أشعلتها قضية خطف الجندي الإسرائيلي جلعاد شاليط، كانت قد إنتهت في تشرين الثاني الماضي. ولجعل الضغط على رئيس الوزراء أكثر شدة حتى، بدأت تصبح عملية إطلاق صواريخ القسام يومياً من قطاع غزة على إسرائيل أكثر إقتراباً من مسألة التسبب بخسائر كبرى في الأرواح. وفي 3 أيلول، ثاني يوم من العام الدراسي، ضرب صاروخ حضانة أطفال في سديروت ولم يكن هناك أمام الأطفال (من سن عام وحتى 3 سنوات) سوى مجال ضيق للهروب. أما الأطفال الأكبر سناً، فقد تمّ حملهم وهم يصرخون الى ملجأ، مما

تسبب بشعور الشعب الإسرائيلي بقشعريرة. وبعد أسبوع، سقط صاروخ على قاعدة لجيش الدفاع الإسرائيلي، ضارباً خيمة فارغة تحيط بها خيم متعددة مليئة بالجنود النائمين. وقد جرح 70 جندياً، إلا أن الأمر كان يمكن أن يكون أسوأ بكثير.

مأزق السياسيين المحير

لقد أصبحت الحياة الطبيعية في بلدة الطبقة العاملة الإسرائيلية، سديروت، أقرب إلى المستحيل بالنسبة لسكانها الـ 20,000 بسبب هجمات صواريخ القسام اليومية من قطاع غزة المجاور. وليس لدى إسرائيل رد فعال لوقف إطلاق صواريخ القسام على سديروت وأهداف أخرى في منطقة غرب النقب الإسرائيلية. فمحاولات إسرائيل المختلفة لرد التهديد، سواء بالقوة الجوية، إطلاق المدفعية أو الإقتحامات البرية داخل غزة، قد أثبتت، في أفضل الأحوال، على أنها فعالة مؤقتاً، أو مكلفة بشكل غير متكافئ في أرواح المدنيين الفلسطينيين. هذه حالة كلاسيكية من الحرب اللامتماثلة، حيث بإمكان خلايا صغيرة جداً من المسلحين مع أسلحة بدائية، لكنها قاتلة، إرهاب قطاع كبير من السكان المدنيين. وللتقليل جداً من قدرة الإرهابيين على إطلاق الصواريخ، سيكون على إسرائيل شن رد عسكري ضخم. وبسبب اندماج الوحدات الإرهابية مع سكان غزة المدنيين، فإن ذلك سيشكل، على الأرجح، تهديداً شديداً بالنسبة للفلسطينيين العاديين، ومن ثم يحكم يأتي المجتمع الدولي ليحكم على ذلك بأنه عمل غير متكافئ. كما أن محاولة التفاوض مع حماس لا تُعتبر هي الأخرى خياراً مقبولاً. فالتفاوض معهم، خصوصاً في بداية عملية إستيلاء حماس الدموي على قطاع غزة، يعتبر مسألة تجري معاكس للإستراتيجية، التي تؤيدها وتدعمها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، وهي عزل المتطرفين وتقوية المعتدلين في السلطة الفلسطينية.

لكن في حين أن إسرائيل لا تملك سوى خيارات قليلة قابلة للعمل لوقف هجمات الصواريخ، فإن عدم القيام بشيء هو أيضاً ليس بخيار. فإسرائيل لا يمكنها إفراغ بلدة تقع ضمن حدودها الدولية المعترف بها. فسكانها ليس لديهم مكان آخر ليذهبوا إليه، كما ليس بالإمكان توقع أن يعيشوا حياتهم بالعدو خلال عشرين ثانية إلى ملجأ يحميهم من القصف. وفي هذا المأزق، تعتبر سديروت، من منظور الشعب الإسرائيلي، رمزاً لإسرائيل نفسها: معزولة، خاضعة لهجمات مستمرة، ويسكنها أناس ليس لديهم خيار سوى تحمل الوضع.

وبسبب كونها محاطة منذ زمن طويل بجيران معادين لها ملتزمين بتقويض قابليتها للحياة، عملت إسرائيل على تأمين بقائها ببناء جانب رادع بارز وقوي لها، والذي يرد دوماً بقوة على الهجمات بحيث يفهم أعداء إسرائيل بأن ليس هناك من ضربة ستمر من دون رد. ولذلك، فمن الصعب تقدير مدى الإحباط الذي تعاني منه دولة إسرائيل عندما تكون الطرف المتلقي للهجمات من دون أن كون لديها رد فعال عليها.

هذا إذن هو مأزق السياسيين المحير. فمن جهة، تفتقر إسرائيل للخيارات العسكرية الفعالة المقبولة أخلاقياً، والتي تُعتبر مناسبة وفق مفاهيمها المقبولة حول التناسب والتكافؤ. ومن جهة أخرى، فإن عدم القيام بشيء ليس بخيار - سياسياً أو إستراتيجياً، تحديداً. أما حدة المشكلة فتزداد بما يتعلق بتأثير الصواريخ عندما تضرب: عندما تسقط الصواريخ لكن من دون التسبب بسقوط ضحايا، كما هو الحال معظم الأيام، فإن ذلك يسجل في الإعلام لكنه لا يؤدي إلى خلق مطلب أو رد شعبي فوري. أما عندما تتسبب الصواريخ بسقوط ضحايا، أو حتى أسوأ - الموت والهلاك - فإن الضغط على القيادة للقيام بعمل ما يصبح أكبر. وإذا ما تسبب الصاروخ بحسائر كبرى في الأرواح، كما يبدو الأمر حتمياً عاجلاً أو آجلاً، فإن ضغط الشعب الإسرائيلي للعمل بقوة سوف يرتفع أكثر. أما وسائل إسرائيل في وقف الصواريخ فلن تكون كافية ووافية أكثر مما كانت عليه من قبل، لكن الشعب يطالب بأن يكون العمل أشد وأكثر حدة.

وفي الإجتماع الأممي لمجلس الوزراء الذي أصدر القرار الجديد يوم الأربعاء، قيل بأن باراك وأولمرت كانا يقاومان ضغط القيام بهجوم عسكري كبير. فأولمرت شدد على القول بأن "نحن عمل عسكري ما معروف للجميع"، وبأن باراك قال بأنهم لن يباشروا بعملية عسكرية

"للتقليل من الضغط". لكن في الواقع، يعتبر إعلان غزة "كياناً معادياً" طريقة للقيام بذلك تماماً، في حين يتم إتخاذ خطوات جديدة قليلة على الأرض مع ترك كل الخيارات مفتوحة. أما الخيار التالي، فسيأتي عندما يتسبب صاروخ آخر بسقوط عدد كبير من الضحايا، ويصل عيار الضغط الى مرحلة حرجة مرة أخرى. عندها، سيكون على مجلس الوزراء أن يقرر ما إذا كان سيخاطر بتحمل الغضب الدولي عن طريق الشروع بالعقوبات التي هددت بها الحكومة، وذلك إرضاءً للمطالبات السياسية المحلية برؤيتها تتصرف.

الإستنتاجات

إن التهديد بفرض قيود على إمدادات البضائع، حركة مرور الناس، والخدمات المقدمة الى قطاع غزة رداً على سقوط صواريخ القسام المستمر قد يبدو، يانعكاس صريح ومباشر، عملاً غير مثمر. بما أن ليس هناك من سبب كبير يدعونا للتفكير بأن ذلك سيؤدي الى وقف الصواريخ، في حين أن ذلك سيجعل حياة الفلسطينيين العاديين الصعبة أكثر إيلاًماً بقليل. إلا أن مأزق رئيس الوزراء الإسرائيلي يمكن مقارنته بمن يسير بطريقة التوازن غير الثابت على حبل مشدود من السلك الرفيع مع قنبلة يدوية في يده.

فاجتمع الإسرائيلي يستوعب تأثير هجمات الصواريخ على سديروت يوماً بيوم، لكنه لا يستطيع إستيعاب تأثيرها الى ما لا نهاية. ففي مرحلة ما سيكون على إسرائيل أن ترد. ومن المهم بالنسبة للمجتمع الدولي أن يتذكر أنه في الوقت الذي لدى رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس قيوداً مشددة على ما يمكنه القيام به بسبب جمهوره السياسي المحلي، فإن الأمر كذلك بالنسبة لرئيس الوزراء الإسرائيلي. لكن في نفس الوقت، يجب أن يكون أولمرت حذراً على عدم إساءة إستعمال مجال الوقت الذي قدمه له نظرائه الدوليين، وذلك عن طريق اللعب ببطنة وبصيرة بما يتعلق بمطالب زملائه الصقوريين. لهذا السبب، على أولمرت أن يحافظ على توازنه الحساس. إذ عليه أن يوازن ما بين إعتبارات حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني ومسؤوليته الأولى في حماية المدنيين الإسرائيليين، في حين عليه أن لا يبدو ضعيفاً بالشؤون الأمنية بالمقارنة مع خصومه السياسيين المحليين؛ عليه أن يكون قادراً على النظر بعين أمهات سديروت، وسيل من وزراء الخارجية الدوليين، الذين يمرون على القدس كل أسبوع.

إنه موقف سياسي لا يحسد عليه. أما حالياً، فأولمرت مستمر بمقاومة الضغوط للقيام بهجوم عسكري كبير في غزة، وإختار خطوة العقوبات الأكثر إعتدالاً المهدد بها، والتي ستحافظ على تصرفه السياسي المتوازن والحساس لوقت أطول.

